مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الأمن الوطني وصنع القرار في الوطن العربي في ظل التحديات الجيوسياسية لتغير المناخ

م.د. وفاء كامل فيصل[1]

[1]جامعة الانبار / كلية التربية للبنات / قسم الجغرافية – العراق

Edw.wafa.kaml21@uonanbar.edu.iq

الملخص. يشكل تغير المناخ أحد أبرز التحديات التي تواجه المنطقة العربية في القرن الحادي والعشرين، ليس فقط على المستوى البيئي بل على المستويين السياسي والأمني أيضًا. فالمناخ المتغير وما يرافقه من ظواهر مثل التصحر، ندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، لا يقف عند حدود التأثير على الموارد الطبيعية فحسب، بل يتعداه ليؤثر في الاستقرار الداخلي وصنع القرار السياسي للدول. وفي ظل هشاشة البنية البيئية والاقتصادية في كثير من البلدان العربية، يصبح تغير المناخ عاملًا مضاعفًا للأزمات، يفاقم من مشكلات الأمن الغذائي والمائي، ويولد ضغوطًا إضافية على الحكومات في إدارة مواردها المحدودة. ويهدف هذا البحث إلى دراسة انعكاسات التغير المناخي من منظور الجغرافيا السياسية، مع التركيز على كيفية تأثيره في الأمن الوطني وصياغة السياسات العامة في الوطن العربي. ويتناول البحث مجموعة من المحاور تشمل: تأثير ندرة المياه على القرارات السياسية والأمنية، دور التغيرات البيئية في تعزيز موجات الهجرة والنزاعات المحلية، إضافة إلى التحديات التي يفرضها الموقع الجغرافي للدول العربية في ظل التغيرات المناخية العالمية. كما يحاول البحث تقديم قراءة تحليلية لعدد من النماذج العربية، مثل العراق ومصر ودول الخليج، لتوضيح كيف ينعكس تغير المناخ بشكل متفاوت على صنع القرار السياسي تبعًا لاختلاف الظروف الجغرافية والاقتصادية. ويخلص البحث إلى أن مواجهة التحديات المناخية تتطلب إدماج الاعتبارات البيئية ضمن السياسات الأمنية والخطط الاستراتيجية، بما يعزز مناعة الدول العربية أمام الأزمات، ويضمن استقرارها في بيئة إقليمية ودولية تتسم بتغيرات متسارعة.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي – الجغرافيا السياسية – الأمن السياسي – الأمن المائي – الوطن العربي.

Abstract. The Climate change represents one of the most pressing challenges facing the Arab region in the twenty-first century, not only at the environmental level but also at the political and security levels. The changing climate, accompanied by phenomena such as desertification, water scarcity, and rising temperatures, does not stop at impacting natural resources alone; it also extends to affect internal stability and political decision-making processes within states. Given the fragile environmental and economic structures in many Arab countries, climate change becomes a multiplier of crises, exacerbating issues of food and water security and placing additional pressures on governments in managing their limited resources This research aims to examine the implications of climate change from the perspective of political geography, with a particular focus on how it influences national security and the formulation of public policies in the Arab world. The study addresses several key themes, including the impact of water scarcity on political and security decisions, the role of environmental changes in intensifying migration flows and local conflicts, and the challenges imposed by the geographical position of Arab states within the broader context of global climate change Furthermore, the research seeks to provide an analytical reading of selected Arab case studies—such as Iraq, Egypt, and the Gulf states—in order to illustrate how climate change differentially affects political decision-making depending on varying geographical and economic conditions. The study concludes that confronting climate-related challenges requires the integration of environmental considerations into security policies and strategic planning, thereby strengthening the resilience of Arab states against crises and ensuring their stability within an increasingly dynamic regional and international environment.

Keywords. Climate Change- Geopolitics- Political Security- Water Security- Arab World.

المقدمة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يشهد العالم اليوم تحولات بيئية عميقة تتمثل في تغير المناخ وآثاره الواسعة على الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. هذه التحولات لم تعد مقتصرة على الجانب البيئي فحسب بل باتت تمتلك أبعادًا سياسية وأمنية واضحة، إذ تُسهم في إعادة تشكيل أولويات الدول وصياغة استراتيجياتها الوطنية. ويُعدّ الوطن العربي من أكثر المناطق تأثرًا بهذه الظاهرة نظرًا لطبيعته الجغرافية الهشة واعتماده الكبير على الموارد المائية المحدودة، إضافة إلى التباين الكبير في قدراته الاقتصادية والتكنولوجية لمواجهة التحديات البيئية. من هذا المنطلق يكتسب البحث الحالي أهميته في دراسة انعكاسات التغير المناخي من منظور الجغرافيا السياسية وتحليل كيف أصبح عاملاً ضاغطًا على الأمن الوطني وصنع القرار في الدول العربية. كما يحاول البحث الإجابة عن سؤال محوري: كيف يمكن للدول العربية مواجهة التحديات الجيوسياسية لتغير المناخ ضمن أطر تعزز استقرارها الداخلي والإقليمي؟

1- مشكلة البحث/

على الرغم من تزايد الأدبيات العالمية حول العلاقة بين التغير المناخي والسياسة، فإن الدراسات العربية في هذا المجال ما تزال محدودة. وتتمثل المشكلة في غياب رؤية شاملة تربط بين التغيرات المناخية المتسارعة وبين آليات صنع القرار السياسي والأمني في الوطن العربي. فكيف يمكن فهم التغير المناخي كعامل جغرافي سياسي يؤثر في الأمن الوطني وصياغة السياسات؟

2- فرضيات البحث/

1- يمثل التغير المناخي عاملًا مضاعفًا للأزمات السياسية والأمنية في الوطن العربي.

2- تؤثر العوامل الجغرافية (الموقع، الموارد، المناخ) في تحديد حجم المخاطر السياسية الناجمة عن التغير المناخي.

3- يفرض تغير المناخ ضغوطًا متزايدة على عملية صنع القرار الوطني، خصوصًا في ما يتعلق بالأمن المائي والغذائي.

3- أهداف البحث/

1- توضيح العلاقة بين التغير المناخي والجغرافيا السياسية.

2- تحليل انعكاسات التغير المناخي على الأمن الوطني في الوطن العربي.

3- دراسة تأثير هذه التغيرات على آليات صنع القرار السياسي.

4- تقديم توصيات عملية لدعم استراتيجيات التكيف وتعزيز استقرار الدول العربية.

4- أهمية البحث/

1- الأهمية العلمية: يضيف البحث بعدًا جديدًا للأدبيات العربية في مجال الجغرافيا السياسية من خلال دمج قضية المناخ بالأمن الوطني وصنع القرار.

2- الأهمية التطبيقية: يساعد على توجيه صانعي القرار في الدول العربية نحو تبني سياسات أكثر مرونة وتكيفًا مع التغيرات البيئية.

5-منهجية البحث/

1- المنهج الوصفي التحليلي: لتفسير الظواهر السياسية في ضوء المتغيرات المناخية.

2- المنهج المقارن: من خلال دراسة حالات عربية مختلفة (العراق، مصر، الخليج العربي) .

3- مصادر البيانات: تقارير دولية (*IPCC*، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) . دراسات أكاديمية عربية وأجنبية. بيانات رسمية وطنية وإحصاءات بيئية.

1 .المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

1.1. الجغرافيا السياسية – المفهوم والتطور

تُعَدّ الجغرافيا السياسية فرعًا من فروع الجغرافيا البشرية يدرس العلاقة بين الجغرافيا والسلطة، ويبحث في كيفية تأثير الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، الحدود، والمكانة الاستراتيجية على سلوك الدول وعلاقاتها الدولية. وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة مع العالم الألماني فريدريش راتزل (*F. Ratzel*) في أواخر القرن التاسع عشر، الذي أكد على "أن الدولة كائن حي يتأثر بالحيز المكاني الذي يعيش فيه" (راتزل، 1897، ص. 52) . تطورت الجغرافيا السياسية لاحقًا مع رودولف كيلين الذي صاغ مصطلح *Geopolitics* عام 1916، ثم مع كارل هاوسهوفر في ألمانيا الذي ركّز على القوة المكانية للدولة. في النصف الثاني من القرن العشرين، أعاد الجغرافيون الغربيون صياغة المفهوم ليشمل قضايا أوسع مثل الأمن، الاقتصاد، والهويات الثقافية (فوكوياما، 2002، ص. 118) . اليوم، لم تعد الجغرافيا السياسية مقتصرة على دراسة التوسع الإقليمي أو الموقع الاستراتيجي، بل اتسع مجالها ليشمل القضايا العالمية الجديدة مثل التغير المناخي، الطاقة، والأمن الغذائي، باعتبارها عناصر جيوسياسية تؤثر في بقاء الدول واستقرارها (*Flint, 2017, p. 34*) .

1.2. تغير المناخ – الأبعاد البيئية والاجتماعية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يُعرف تغير المناخ بأنه "أي تغير طويل الأمد في متوسط حالة المناخ، سواء كان طبيعيًا أو ناتجًا عن النشاط البشري" (*IPCC, 2023, p. 12*) . وتُظهر التقارير الحديثة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (*IPCC*) أن درجات الحرارة العالمية ارتفعت بمعدل 1.1 درجة مئوية منذ الثورة الصناعية، ما أدى إلى موجات جفاف، فيضانات، وارتفاع مستويات البحار.في المنطقة العربية، تتجسد أبرز مظاهر تغير المناخ في التصحر وندرة المياه. حيث تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن أكثر من 66% من أراضي الوطن العربي معرضة لظواهر التصحر، بينما تواجه 13 دولة عربية خط الفقر المائي (*UNDP, 2022, p. 44*) . هذه التحولات لا تنعكس على البيئة فقط، بل تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية مثل النزوح والهجرة القسرية من الريف إلى المدن، بما يشكل ضغطًا على البنية التحتية والخدمات.

1.3. الأمن الوطني – المفهوم والأبعاد

الأمن الوطني مفهوم شامل يتجاوز المعنى العسكري التقليدي ليشمل الأمن السياسي، الاقتصادي، البيئي، والمجتمعي. وفقًا لتعريف باري بوزان، الأمن الوطني "هو قدرة الدولة على الحفاظ على استقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية وحماية مواطنيها من التهديدات الداخلية والخارجية" (*Buzan, 1991, p. 19*) . وفي السياق العربي، أصبح الأمن البيئي والمائي جزءًا لا يتجزأ من الأمن الوطني. فالتحديات المناخية مثل الجفاف وندرة المياه قد تؤدي إلى اضطرابات داخلية، وتضعف من قدرة الحكومات على الحفاظ على الاستقرار. على سبيل المثال، يشير تقرير جامعة الدول العربية (2022، ص. 73) إلى أن الأمن المائي العربي مهدد بشكل غير مسبوق بسبب التغيرات المناخية ومشروعات الدول المتشاطئة على الأنهار المشتركة.

1.4. صنع القرار السياسي – الإطار النظري

يشير صنع القرار إلى العملية التي من خلالها تختار النخب الحاكمة بين بدائل مختلفة لتحقيق أهداف الدولة. يرى غراهام أليسون في كتابه *Essence of Decision* أن عملية صنع القرار ليست مجرد اختيار عقلاني، بل هي مزيج من الضغوط المؤسسية، البيروقراطية، والعوامل الخارجية (*Allison, 1999, p. 145*) . عند ربط هذا الإطار بالتغير المناخي، يصبح من الواضح أن الحكومات لا تتخذ قراراتها البيئية بمعزل عن الضغوط الجيوسياسية. فقرارات إدارة المياه أو السياسات الزراعية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ليست فقط قرارات اقتصادية، بل هي قرارات ذات طبيعة سياسية وأمنية تؤثر على الاستقرار الوطني والعلاقات الإقليمية.

1.5. العلاقة بين الجغرافيا السياسية وتغير المناخ

تُعدّ الجغرافيا السياسية الإطار الذي يفسر العلاقة بين العوامل الجغرافية والممارسات السياسية وصنع القرار الاستراتيجي للدول. ومع بروز التغير المناخي كأحد أبرز التحديات العالمية، أصبح من الواضح أنّ المناخ لم يعد قضية بيئية محضة، بل تحوّل إلى متغير جيوسياسي يؤثر في الأمن القومي والعلاقات الدولية على حد سواء (*O'Lear, 2018, p. 45*) . إن التغير المناخي يفرض ضغوطًا جديدة على الدول من خلال إعادة تشكيل خريطة الموارد الطبيعية ولا سيما المياه والطاقة والغذاء وهي موارد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمكان الجغرافي. هذه التحولات تجعل من البيئة المناخية عاملًا فاعلًا في التفاعلات السياسية بحيث تعيد صياغة أولويات الدول وتحالفاتها. على سبيل المثال نجد أنّ ندرة المياه في المنطقة العربية لم تعد مجرد مشكلة محلية بل أصبحت أداة ضغط سياسي تُستخدم في المفاوضات والعلاقات الإقليمية كما هو الحال في قضية سد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان (*Swain, 2011, p. 523*) . إلى جانب ذلك، فإنّ التغير المناخي يسهم في إعادة توزيع مراكز الثقل الجغرافي العالمي. فالدول الغنية بالموارد المائية أو القادرة على التكيف مع التحولات المناخية ستحقق مكاسب سياسية واقتصادية، بينما الدول التي تعاني من هشاشة بيئية ستواجه ضغوطًا متزايدة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي وتراجع مكانتها الدولية (*Dalby, 2020, p. 88*) . وبذلك، يمكن القول إن العلاقة بين الجغرافيا السياسية وتغير المناخ علاقة تفاعلية معقدة، إذ يسهم المناخ في تشكيل خرائط النفوذ والصراع، فيما تحدد اعتبارات الجغرافيا السياسية مدى قدرة الدول على التكيف مع التغير المناخي أو استثماره لتعزيز مكانتها الاستراتيجية. ومن هنا تبرز أهمية دمج البُعد المناخي ضمن التحليل الجيوسياسي لفهم طبيعة التحولات الراهنة والمستقبلية في المنطقة العربية والعالم.

2. المبحث الثاني: انعكاسات التغير المناخي على الأمن الوطني وصنع القرار السياسي في الوطن العربي

المقدمة:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يشكل التغير المناخي تحديًا وجوديًا للدول العربية حيث ترتبط انعكاساته ارتباطًا وثيقًا بالأمن الوطني والسيادة السياسية. فالتحولات المناخية بما تتضمنه من ارتفاع درجات الحرارة و ندرة الموارد المائية وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية تفرض واقعًا جديدًا يتجاوز البعد البيئي ليؤثر في طبيعة صنع القرار السياسي ويعيد صياغة الأولويات الوطنية. في هذا المبحث تتم مناقشة أبرز الانعكاسات المناخية على الأمن الوطني العربي مع تحليلٍ معمّق لكيفية استجابة الدول لهذه التحديات.

2.1. ندرة المياه كعامل مؤثر في السياسات الوطنية والأمنية

تُعتبر المياه أبرز مورد استراتيجي في الوطن العربي إذ تقع معظم الدول العربية ضمن نطاق المناطق الجافة وشبه الجافة. ومع التغير المناخي تتسع فجوة العجز المائي بشكل متسارع حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن المنطقة العربية تُعدّ الأفقر مائيًا عالميًا بمعدل لا يتجاوز 1000 متر مكعب للفرد سنويًا (*UNDP, 2022, p. 33*) . وهذا النقص يدفع الحكومات العربية إلى إعادة توجيه سياساتها سواء عبر الدخول في مفاوضات دولية أو اعتماد خطط وطنية لإدارة الموارد المائية. ومن الأمثلة البارزة أزمة سد النهضة الإثيوبي حيث ارتبطت قضية المياه مباشرةً بالأمن القومي المصري والسوداني ودفعت إلى تبني استراتيجيات سياسية ودبلوماسية مكثفة (*Cascão & Nicol, 2016, p. 13*) . وهكذا تتحول المياه إلى عامل ضغط يؤثر في مواقف الدول وتحالفاتها الإقليمية.

2.2. الأمن الغذائي والتغير المناخي

يتسبب المناخ المتغير في تهديد منظومات الإنتاج الزراعي في الدول العربية فالجفاف وتذبذب مواسم الأمطار وارتفاع درجات الحرارة كلها عوامل تقلل من إنتاجية الأراضي الزراعية. وفقًا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة (*FAO*) فإن إنتاج الحبوب في المنطقة العربية قد يتراجع بنسبة 20% بحلول عام 2050 نتيجة لتأثيرات التغير المناخي (*FAO, 2021, p. 57*) . هذا التراجع يفرض على الدول العربية زيادة الاعتماد على الاستيراد وهو ما يعرض أمنها الغذائي لمخاطر خارجية مرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الجيوسياسية. ومن ثم يصبح الأمن الغذائي قضية سياسية وأمنية بامتياز تُسهم في صياغة السياسات الزراعية والاقتصادية وحتى التحالفات الدولية

2.3. الهجرة والنزوح كأحد تداعيات التغير المناخي

من أبرز الانعكاسات المباشرة للتغير المناخي تزايد معدلات الهجرة الداخلية والخارجية. فالتصحر وتراجع الموارد الطبيعية يدفعان السكان إلى النزوح من المناطق الريفية نحو المدن، ما يولّد ضغوطًا

اقتصادية وخدمية على الحكومات. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد يشهدان نزوح ما يقارب 19 مليون شخص داخليًا بسبب المناخ بحلول عام 2050 (*World Bank, 2018, p. 112*) .هذه التحركات السكانية ليست مجرد مسألة اجتماعية بل تحمل بعدا سياسيا وامنيا إذ يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات داخلية أو صراعات على الموارد المحدودة، كما حدث في سوريا قبل عام 2011، حيث ساهم الجفاف الممتد في زيادة الهجرة من الأرياف ما شكل أحد العوامل التي غذّت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية (*Kelley et al., 2015, p. 3241*)

2.4. الكوارث الطبيعية والأمن الوطني

مع تسارع التغير المناخي تزايدت الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والعواصف الرملية وموجات الحرارة. هذه الكوارث تترك آثارًا مباشرة على البنى التحتية الحيوية مثل السدود شبكات الكهرباء والمواصلات وهو ما يضعف من قدرة الدول على الحفاظ على استقرارها الاقتصادي والأمني ففي العراق على سبيل المثال، أدت موجات الحرارة الشديدة والجفاف المتكرر إلى تعطيل إمدادات الكهرباء وزيادة الطلب على المياه مما ساهم في اندلاع احتجاجات اجتماعية ذات طابع سياسي (*Al-Muqdadi & Kadhim, 2020, p. 66*) . ومن هنا يصبح التعامل مع الكوارث الطبيعية مسألة تتجاوز البعد الإغاثي لتغدو أولوية أمنية وسياسية.

2.5. إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية

التغير المناخي لا ينعكس فقط على الداخل الوطني بل يساهم أيضًا في إعادة رسم خارطة العلاقات الإقليمية والدولية. فالدول التي تواجه أزمات مائية وغذائية قد تضطر للبحث عن تحالفات جديدة لتأمين احتياجاتها. على سبيل المثال، أدى الاعتماد المتزايد لدول الخليج على الأمن الغذائي المستورد إلى تعزيز علاقاتها مع دول منتجة للغذاء مثل السودان والهند (*Woertz, 2013, p. 19*) . كما أن قضايا الطاقة المتجددة والمناخ باتت تفرض نفسها على الأجندات السياسية في القمم العربية والدولية ما يعكس تحول التغير المناخي إلى قضية جيوسياسية مؤثرة في قرارات التعاون والتحالف.

3 .المبحث الثالث: دراسات حالة مختارة: العراق، مصر، ودول الخليج العربي

المقدمة:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يمثل التغير المناخي تحديًا متباين الأثر بين الدول العربية، تبعًا لاختلاف ظروفها الجغرافية الاقتصادية والسياسية. ومن أجل توضيح طبيعة هذه التباينات يستعرض هذا المبحث ثلاث دراسات حالة رئيسة: العراق، مصر، ودول الخليج العربي. حيث يبرز العراق كنموذج للهشاشة البيئية والسياسية بينما تمثل مصر نموذجًا لصراع المياه المرتبط بموقعها الجغرافي في حوض النيل في حين تعكس دول الخليج العربي تحديات من نوع آخر مرتبطة بالأمن المائي والغذائي فضلًا عن الفرص التي يوفرها الاستثمار في الطاقة المتجددة

3.1. العراق – هشاشة بيئية وأزمات سياسية

يُعد العراق من أكثر الدول العربية تأثرًا بالتغير المناخي نظرًا لاعتماده الكبير على نهري دجلة والفرات اللذين يشكلان أكثر من 90% من موارده المائية (*Al-Muqdadi & Kadhim, 2020, p. 67*) . ومع انخفاض معدلات الأمطار وتراجع إيرادات الأنهار نتيجة بناء السدود في تركيا وإيران شهد العراق تراجعًا حادًا في منسوب المياه خلال العقدين الأخيرين. هذا التراجع ترافق مع موجات جفاف شديدة وصعود معدلات التصحر حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن ما يقارب 39% من الأراضي الزراعية في العراق مهددة بالتصحر (*UNDP, 2022, p. 41*) . ونتيجة لذلك برزت مشكلات الأمن الغذائي بشكل واضح خصوصًا مع تراجع إنتاج القمح والشعير في المناطق الشمالية والوسطى. سياسيًا انعكس هذا الوضع على الاستقرار الداخلي إذ أدت أزمة المياه والكهرباء خلال صيف 2018 إلى اندلاع احتجاجات واسعة في محافظة البصرة حيث خرج آلاف المواطنين احتجاجًا على سوء الخدمات وتلوث المياه ما تطور إلى أزمة سياسية بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية (*Al-Dabbagh, 2019, p. 22*) . وهكذا يظهر العراق كنموذج يوضح كيف يمكن أن يتحول التغير المناخي إلى عامل مضاعف لعدم الاستقرار السياسي.

3.2. مصر – الجغرافيا السياسية لسد النهضة

تواجه مصر تحديًا استراتيجيًا يتعلق بأمنها المائي نتيجة اعتمادها شبه الكامل على نهر النيل الذي يوفّر نحو 97% من احتياجاتها المائية (*Swain, 2011, p. 523*) . ومع بدء إثيوبيا مشروع سد النهضة على النيل الأزرق برزت أزمة سياسية معقدة بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا. التغير المناخي يفاقم من خطورة هذه الأزمة، حيث تتوقع الدراسات انخفاض إيرادات النيل بنسبة تصل إلى 15% بحلول منتصف القرن الحالي نتيجة لتغير أنماط الأمطار وذوبان الجليد في الهضبة الإثيوبية (*Wheeler et al., 2018, p. 444*) . ويعني ذلك تهديد الأمن الغذائي والمائي في مصر خصوصًا

مع تزايد سكانها الذين تجاوزوا 110 ملايين نسمة عام 2021 هذا الوضع دفع الحكومة المصرية إلى تبني استراتيجيات سياسية ودبلوماسية متعددة المستويات: بدءًا من المفاوضات المباشرة، مرورًا باللجوء إلى الاتحاد الإفريقي، وانتهاءً بإثارة القضية أمام مجلس الأمن الدولي. وفي الداخل عملت مصر على إطلاق مشروعات قومية لترشيد استهلاك المياه مثل مشروع تبطين الترع وتوسيع استخدام محطات تحلية المياه (*El-Nashar & Elyamany, 2018, p. 207*) . وبذلك تُظهر مصر كيف يمكن للتغير المناخي حين يتقاطع مع اعتبارات الجغرافيا السياسية أن يتحول إلى قضية وجودية تؤثر في السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

3.3. دول الخليج العربي – بين تحديات الندرة وفرص التحول

تُعد دول الخليج العربي من أكثر المناطق جفافًا في العالم إذ لا يتجاوز معدل الأمطار السنوي في معظمها 100 ملم (*Richter, 2019, p. 15*) . وتعتمد هذه الدول بشكل شبه كامل على تحلية مياه البحر لتلبية احتياجاتها حيث تُنتج دول الخليج نحو 57% من المياه المحلاة عالميًا (*World Bank, 2020, p. 52*) . ومع ذلك يشكل التغير المناخي تهديدًا مباشرًا لها عبر ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الكهرباء والمياه. كما أن ارتفاع مستوى سطح البحر يمثل خطرًا على البنى التحتية الساحلية خصوصًا في الإمارات وقطر والكويت. في الجانب السياسي انعكس هذا التحدي على صياغة استراتيجيات جديدة إذ دفعت المخاوف المرتبطة بالأمن الغذائي دول الخليج إلى الاستثمار في الأراضي الزراعية خارج حدودها خاصة في السودان وباكستان (*Woertz, 2013, p. 19*) . وفي الوقت ذاته برزت فرصة للتحول الاستراتيجي من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة حيث أطلقت السعودية مشروع (نيوم) الذي يتبنى الطاقة النظيفة كأحد ركائزه الأساسية بينما تسعى الإمارات لتكون مركزًا عالميًا في مجال الطاقة الشمسية (*Krane, 2019, p. 88*) .

4. المبحث الرابع: السياسات والمعالجات المقترحة للتكيف مع التغير المناخي في الوطن العربي

المقدمة:

أثبتت التجارب أن التغير المناخي ليس تحديًا يمكن تجاهله أو التعامل معه بحلول آنية، بل يمثل قضية استراتيجية تتطلب إدماجها في صلب السياسات الوطنية والإقليمية. وفي ظل ما يواجهه الوطن العربي من ضغوط مائية وغذائية وبشرية تبرز الحاجة إلى سياسات تكيف شاملة تتنوع بين ما هو

بيئي، اقتصادي، اجتماعي، وأمني. هذا المبحث يتناول أبرز هذه السياسات والمعالجات المقترحة مع الإشارة إلى تجارب قائمة يمكن الاستفادة منها.

4.1. الإدارة المستدامة للموارد المائية.

نظرًا لأن ندرة المياه تمثل التحدي الأبرز في المنطقة العربية فإن أولويات السياسات يجب أن تركز على الإدارة المستدامة. يتضمن ذلك:

أ. تطوير تقنيات الري: مثل الري بالتنقيط والرش لتقليل الهدر المائي حيث تشير دراسات إلى أن تطبيق تقنيات حديثة يمكن أن يقلل فاقد المياه بنسبة تصل إلى 40% (*FAO, 2021, p. 61*) .

ب. إعادة استخدام المياه: خصوصًا في دول الخليج حيث يجري توسيع شبكات إعادة تدوير مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الزراعة والصناعة.

ج. التعاون الإقليمي: مثل تبادل البيانات الهيدرولوجية بين دول حوض النيل ودجلة والفرات لتقليل النزاعات وبناء سياسات مشتركة (*Swain, 2011, p. 528*)

4.2. تعزيز الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي هو أكثر القضايا ارتباطًا بالمناخ في الوطن العربي. ومن بين الحلول المقترحة:

أ. التوسع في الزراعة الذكية مناخيًا: التي تعتمد على محاصيل مقاومة للجفاف والملوحة وهو ما تبنته المغرب ضمن استراتيجيتها الزراعية (الجيل الأخضر) (*World Bank, 2020, p. 77*) .

ب. الاستثمار الخارجي: كما تفعل بعض دول الخليج باستئجار أو شراء أراضٍ زراعية في إفريقيا وآسيا لكن هذا الحل يظل محفوفًا بتحديات سياسية واجتماعية (*Woertz, 2013, p. 45*) .

ج. تحسين سلاسل التوريد المحلية: لتقليل الاعتماد المفرط على الاستيراد وتقليل مخاطر تقلبات الأسواق العالمية.

4.3. الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي.

ارتفاع درجات الحرارة وزيادة استهلاك الطاقة يدفع الدول العربية إلى البحث عن بدائل مستدامة. ومن السياسات المهمة:

أ. الطاقة الشمسية والرياح: مثل مشروع (نور) للطاقة الشمسية في المغرب ومشروع (نيوم) في السعودية ومزرعة الرياح في خليج السويس بمصر (*Krane, 2019, p. 91*) .

ب. التكامل الإقليمي في الطاقة: حيث يمكن للدول العربية تبادل فائض الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بما يخفف الأعباء ويعزز التعاون.

ج. تقليل الانبعاثات الكربونية: انسجامًا مع التزامات الدول العربية في اتفاقية باريس للمناخ (*UNFCCC, 2015, p. 9*) .

4.4. بناء القدرات المؤسسية والتشريعية:

نجاح أي سياسات مناخية يتطلب مؤسسات قوية وتشريعات واضحة:

أ. إدماج المناخ في السياسات الوطنية: عبر وضع استراتيجيات وطنية للتكيف مثل الخطة الوطنية للتغير المناخي في مصر (*El-Nashar & Elyamany, 2018, p. 212*) .

ب. إصدار قوانين بيئية: تفرض قيودًا على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتحدد معايير للبناء المستدام.

ج. تعزيز البحث العلمي: من خلال مراكز دراسات مناخية محلية تساهم في رسم السياسات وفق معطيات دقيقة.

4.5. التعاون الإقليمي والدولي:

لا يمكن مواجهة التغير المناخي بمعزل عن الإطار الإقليمي والدولي لذلك تبرز أهميته في:

أ. تعزيز العمل العربي المشترك: عبر جامعة الدول العربية لتوحيد المواقف التفاوضية في المؤتمرات المناخية الدولية (*Arab League, 2021, p. 18*) .

ب. الشراكات مع المنظمات الدولية: مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي للحصول على الدعم المالي والتقني.

ج. برامج التكيف العابرة للحدود: مثل المشاريع الإقليمية لمكافحة التصحر في شمال إفريقيا أو حماية السواحل في الخليج.

أولًا: الاستنتاجات:

من خلال ما سبق تحليله يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الرئيسة التي توضح طبيعة العلاقة بين التغير المناخي والأمن السياسي في الوطن العربي:

1-التغير المناخي متغير جيوسياسي أساسي اذ لم يعد المناخ قضية بيئية بحتة بل أصبح عنصرا فاعلًا في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدول العربية ويؤثر على استقرارها الداخلي ومكانتها الإقليمية والدولية.

2-ندرة المياه التحدي الأكثر خطورة حيث أثبتت الدراسات أن المياه تشكل المورد الأكثر عرضة لتأثير التغير المناخي في المنطقة العربية، وهو ما انعكس بوضوح على قضايا مثل أزمة سد النهضة أو النزاعات حول مياه دجلة والفرات.

3-الأمن الغذائي هش أمام المناخ والاعتماد على الخارج اذ ان أغلب الدول العربية تعتمد على الاستيراد لتغطية احتياجاتها الغذائية ومع تفاقم التغير المناخي وتراجع الإنتاج الزراعي المحلي تزداد هشاشتها أمام تقلبات الأسواق العالمية والأزمات السياسية.

4-المناخ مضاعف للأزمات الداخلية اذ أظهرت دراسات الحالة أن التغير المناخي كان عاملًا مساعدًا في تأجيج الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية كما في العراق وسوريا مما يربط الاستقرار السياسي بشكل مباشر بالتحولات المناخية.

5-تباين في قدرات التكيف بين الدول العربية بينما تمتلك بعض الدول مثل دول الخليج موارد مالية تمكنها من الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتحلية المياه تواجه دول أخرى كالعراق والسودان تحديات مضاعفة نتيجة ضعف البنى التحتية والمؤسسات.

ثانيًا: التوصيات:

استنادًا إلى الاستنتاجات السابقة يمكن طرح جملة من التوصيات العملية التي تساعد في تعزيز قدرة الدول العربية على مواجهة التغير المناخي وتقليل آثاره السياسية والأمنية:

1. إدماج المناخ في التخطيط الاستراتيجي الوطني يجب أن تُصاغ السياسات الوطنية على أساس أن التغير المناخي قضية أمن قومي عبر إدخال اعتبارات المناخ ضمن استراتيجيات التنمية والأمن الوطني.
2. تعزيز التعاون الإقليمي العربي وينبغي تفعيل دور جامعة الدول العربية في تنسيق المواقف المناخية وتطوير مشاريع مشتركة لإدارة الموارد الطبيعية خصوصًا المياه والطاقة.
3. الاستثمار في البحث العلمي والتقنيات من خلال تطوير مراكز أبحاث عربية متخصصة بالمناخ وتبني حلول تقنية حديثة مثل الزراعة الذكية مناخيًا وأنظمة الإنذار المبكر للكوارث.

4. تنويع مصادر الأمن الغذائي و تقليل الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية من خلال دعم الإنتاج المحلي وتوسيع الشراكات الزراعية الإقليمية.
5. تعزيز الشفافية وإشراك المجتمع فمواجهة التغير المناخي لا تقتصر على الحكومات بل يجب إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في بناء استراتيجيات التكيف.
6. استغلال الفرص التي يوفرها المناخ إلى جانب التحديات يمكن أن يكون المناخ فرصة للتحول نحو اقتصاد أخضر قائم على الطاقة المتجددة مما يساهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

المصادر

[1] راتزل، فريدريش, (1897) , الجغرافيا السياسية, برلين, دار النشر الألمانية.
[2] فوكوياما، فرانسيس, (2002) , نهاية التاريخ والإنسان الأخير, ترجمة: حسين عمر, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
[3] جامعة الدول العربية, (2022) , تقرير المناخ العربي, القاهرة.
[4] Buzan, B. (1991) . People, States and Fear. Boulder: Lynne Rienner 4-
[5] -5 Allison, G. (1999) . Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis. New York: Longman.
[6] Flint, C. (2017) . Introduction to Geopolitics. Routledge.
[7] IPCC. (2023) . Sixth Assessment Report on Climate Change. Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change.
[8] UNDP. (2022) . Climate Change and Security in the Arab States. New York: United Nations Publications.8-
[9] O'Lear, S. (2018) . Political Geography: A Critical Introduction. Oxford University Press. 10-Swain, A. (2011) . Challenges for water sharing in the Nile basin: changing geo-politics and changing climate. Hydrological Sciences Journal, 56 (4) , 687–702.
[10] Dalby, S. (2020) . Anthropocene Geopolitics: Globalization, Security, Sustainability. University of Ottawa
[11] Cascão, A. E., & Nicol, A. (2016) . GERD: new norms of cooperation in the Nile Basin? Water International, 41 (4) , 550–573.
[12] FAO. (2021) . Climate Change and Food Security in the Near East and North Africa. Food and Agriculture Organization.
[13] World Bank. (2018) . Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration.

[14] Seager, R., & Kushnir, Y. (2015) . Climate change in the Fertile Crescent and implications of the recent Syrian drought. PNAS, 112 (11) , 3241–3246.
[15] Al-Muqdadi, S., & Kadhim, F. (2020) . Climate change and water resources in Iraq: Impacts and adaptation strategies. Environmental Challenges, 1, 100004.
[16] Woertz, E. (2013) . Oil for Food: The Global Food Crisis and the Middle East.
[17] Climate change and water resources in Iraq: Impacts and adaptation strategies. Environmental Challenges, 1, 100004.
[18] Al-Dabbagh, M. (2019) . Environmental challenges and political stability in Iraq. Middle East Policy, 26 (4) , 20–34.
[19] Wheeler, K. G., et al. (2018) . Cooperative filling approaches for the Grand International, 43 (4) , 434–455
[20] El-Nashar, W., & Elyamany, A. H. (2018) . Managing water resources in Egypt under climate change. Environmental Science and Policy, 89, 206–216.
[21] Richter, H. (2019) . Water security in the Gulf: Challenges and opportunities. Gulf Affairs Journal, 3 (2) , 13–22.
[22] Water Security in the Middle East and North Africa. World Bank Publications.
[23] Krane, J. (2019) . Energy Kingdoms: Oil and Political Survival in the Persian Gulf. Columbia University Press.
[24] Security in the Near East and North Africa. Food and Agriculture Organization.
[25] World Bank. (2020) . Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa. World Bank Publications.
[26] UNFCCC. (2015) . Paris Agreement. United Nations Framework Convention on Climate Change.
[27] Arab League. (2021) . Arab Strategy for Climate Action. League of Arab States.